

المصدر : المدينة المنورة

التاريخ : 06-11-2007 العدد : 16267

الصفحات : 19 المسلسل : 133

ملف صحفي

زيارة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل طالبيا

تعاون مستثمرين الرياض وروما لصالح السلام والاستقرار والتنمية



المملكة تشهد نيضة اقتصادية مميزة

التعاون الاقتصادي بين المملكة وإيطاليا

يعمل داخل المملكة حوالي ثمانين شركة إيطالية في مختلف المجالات.



يبلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين البلدين ٨,٨٦٤,٠٢٤,٤٠٠ دولار.

إيطاليا من بين الدول التي تستثمر في المملكة على مستوى العالم

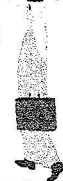
تستورد المملكة من إيطاليا ما قيمته (٢,٢٢٠,٧٧٢,٠٠٠) دولار أمريكي بحسب احصاءات عام ٢٠٠٦

تستورد إيطاليا من المملكة العربية السعودية ما قيمته ٥,٦٤٣,٧٥٢,٢٠٠ دولار أمريكي بحسب احصاءات عام ٢٠٠٦

السوق السعودي يعمل أحد أهم أسواق اللدس للشركات الإيطالية ويصل حجم سوق اللدس الجاهزة إلى ٧ مليارات ريال (١,٨ مليار دولار) سنوية



تصير إيطاليا حوالي ٢٥ ألف تضريرة سنوية للمسعوديين، كما يتوافد الإيطاليون على المملكة بأعداد كبيرة للزيارة والبحث عن الشراكات التجارية والفرص الاستثمارية خاصة في مجالات البتر وكيمياءات.



سلم توقيع اتفاقية منع الإرباج الضريبي بين البلدين في رفع مستوى الاستثمار التبادل وتعزيز وتقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

حاتم عز الدين - مركز المعلومات

شهدت العلاقات السعودية الإيطالية تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة الماضية، وازدادت الصلات التجارية بشكل ملحوظ وظهرت المواقف السياسية للبلدين تنسيقاً وتقارباً في الكثير من المواقف والقضايا الإقليمية والدولية خاصة تلك المتعلقة بضرورة تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب والعمل على تحقيق الاستقرار في العراق ولبنان وفلسطين. وقد بنيت العلاقات السعودية الإيطالية على أساس الاحترام المتبادل وتقدير الدور الذي تلعبه كلا الدولتين في محيطهما.

وفي الشأن اللبناني تلعب إيطاليا دوراً مهماً مع المملكة لدعم الاستقرار على الساحة اللبنانية ونهضة الاقتصاد السياسي الذي يتصاعد من فترة لأخرى بين الطوائف السياسية اللبنانية، وقد انتسج اهتمام روما بهذا الأمر من خلال عدد من المواقف يأتي في مقدمتها استضافتها لمؤتمر روما الذي خصص لمناقشة سبل وقف الحرب الإسرائيلية على لبنان في يوليو من عام ٢٠٠٦ وكذلك تولي إيطاليا قيادة قوات اليونيفيل، التابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام على الحدود اللبنانية الإسرائيلية تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٧٠١).

ونظراً لثقتي إيطاليا بعضوية مجلس الأمن الدولي في هذا العام والعام المقبل، نتمم يوماً بعد يوم الكثير من الجهد

المصدر :

المدينة المنورة

التاريخ :

06-11-2007

الصفحات :

19

العدد : 16267

المسلسل : 133

والإتحاد الأوروبي بشكل عام وتدخل منطقة التجارة الحرة بين أوروبا والخليج مراحلها النهائية بعد دراسة بعض النقاط التي تحتاج إلى الاتفاق عليها. وإيطاليا هي الدولة الثالثة من دول الإتحاد الأوروبي التي وقعت معينا المعاهدة اتفاقية فنادي الإيزواج الضريبي التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار بمنع دفع الضريبة مرتين. وقد أعطى هذا التوقيع الإشارات التكنولوجية للإلام الذي يضمن منح الإيزواج الضريبي على الدخل المتحقق من النشاطات الاستثمارية مما يعد خطوة مهمة وإيجابية في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين البلدين لها نتيجته من تسهيلات ضريبية للمستثمرين. كما تم توقيع عدد آخر من الاتفاقيات الاقتصادية المهمة بين البلدين تشمل التعاون الاقتصادي والفني وتشجيع وحماية الاستثمارات.

البلدين والعمل على تطبيق نتائج المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب المتعلقة بإنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب.

التعاون الاقتصادي

تمتلك كل من المملكة العربية السعودية وإيطاليا قوة الاقتصادية المطلوبة التي يمكنها أن تشكل أساسا لعلاقات تجارية واقتصادية قوية ومتينة بين البلدين. فالمملكة تملك موارد الطاقة الهائلة والثروات الطبيعية بينما تملك إيطاليا التقنيات المتقدمة والصناعات الثقيلة والخبرات المطلوبة في مجال تريب القوى البشرية. وتعتبر إيطاليا أحد شركاء المملكة الهامين خاصة في مجال الطاقة حيث توجد بين البلدين علاقات اقتصادية مختلفة. ويدل بالمملكة نحو ٨٠ شركة إيطالية حاليا في مجال التجارة والاستثمار.

وترحب المملكة بالتعاون الجاد بين دول الخليج

من المملكة وإيطاليا على مواجهة الأزمات المأساوية الصعبة التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط.

ويتمد التعاون بين المملكة وإيطاليا يشمل التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب، فكل من البلدين قطاعة بأن الوسيلة الأنجح لمكافحة الإرهاب هي ضرورة الشعاون المجتمعي الدولي لعزل الإرهاب والقضاء عليه. وأكد سمو الأمير تاييف بن عبدالعزيز وزير الداخلية خلال استقباله وزير الداخلية الإيطالي جوزيبي بيسانو في فبراير من عام ٢٠٠٥ رفع مستوى مذكرة التفاهد المتوقعة بين البلدين سابقا إلى الغاية أمنة شاملة. وما تم التوقيع عليه هي نقاط مهمة تشمل مكافحة الإرهاب والمخدرات وغسيل الأموال. ولتفتت المملكة وإيطاليا على تعزيز وتوثيق التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بما في ذلك سرعة تبادل المعلومات والخبرة بين

التعاون بين إيطاليا والمملكة في مجال الطاقة إضافة إلى مجالات أخرى مثل التنمية والثقافة والتعليم العالي.

وإيطاليا تبدي اهتماما كبيرا بالشأن الفلسطيني، وقد سبق وأن رحبت إيطاليا على لسان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الإيطالي ماسيمو دالما أثناء زيارته الأخيرة للمملكة العربية السعودية مطلع العام الحالي بالجهود العربية للإقامة حكومة الوحدة الفلسطينية وعدم تصعيد الخلافات بين الفلسطينيين. وفي الشأن العراقي هناك تعاون اقتصادي وثيق بين المملكة وإيطاليا في شأن إعمار العراق في عدد من المناطق كالتأصيرية وغيرها. ويحاول البلدان التنسيق فيما يخص الجهود الدولية لإعادة إعمار العراق الذي دمرته الحرب والصراعات. وأعرب وزير الخارجية الإيطالي ماسيمو دالما خلال زيارته للمملكة عن تأكيده على التزام كل

بالتنسيق مع الدول العربية والمملكة على وجه الخصوص وقد برز الدور الإيطالي المهم لتنسيق المواقف حيال القضايا الإقليمية العربية خلال هذه الفترة وخاصة مبادرات السلام في المنطقة مثل مبادرة السلام العربية التي أقرتها المملكة وتبنتها كافة الدول العربية.

وقد مثل آخر اللقاءات السعودية الإيطالية عندما استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي في شهر أبريل الماضي فرصة مناسبة لتطوير العلاقات بين روما والرياض. وفي مجلس الشورى السعودي أكد برودي على تقدير بلاده لثور المملكة الفاعل في منطقة الشرق الأوسط وسياسيتها المتوازنة على كافة الأصعدة. والجهد الدؤوب الذي تبنته المملكة لإرساء قواعد الحوار والسلام في العراق وليبنان. وتضمن برودي